

Distr.: General  
27 October 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

## ورقة موقف مجموعة البلدان النامية غير الساحلية

ورقة موقف مجموعة البلدان النامية غير الساحلية بشأن مشروع الوثيقة  
الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

## أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية

١- لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية احتياجات ومشاكل خاصة بسبب موقعها الجغرافي غير المواتي: عدم وجود خط ساحلي إلى البحر، وبعدها وعزلتها عن الأسواق الدولية الرئيسية، وارتفاع تكاليف النقل. وهي موزعة حول العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتمثل ١٠ في المائة من مجموع سكان العالم النامي. ويقارب عدد سكانها ٣٥٠ مليون نسمة وتمثل حوالي ٤٠ في المائة من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم حسب إحصاءات حديثة. وتعد هذه البلدان من بين أكثر البلدان تمهيشاً في الاقتصاد العالمي. ويعكس أداؤها الاقتصادي الأثر المباشر وغير المباشر لوضعها الجغرافي على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا الأسباب، تعد هذه البلدان من أفقر البلدان النامية التي تسجل نمواً اقتصادياً ضعيفاً، كما يتبين من تصنيف ١٦ منها ضمن أقل البلدان نمواً.

٢- وتواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات حسيمة على صعيد نموها وتنميتها بسبب عدة عوامل منها ما يلي: انعدام أو محدودية البنية التحتية؛ وضعف القدرات المؤسسية والإنتاجية؛ وصغر الأسواق المحلية؛ وبعدها وعزلتها عن الأسواق الدولية؛ وارتفاع مستوى هشاشتها أمام الصدمات الخارجية؛ وتدني المشاركة أو الاندماج الفعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وصعوبات في اجتذبات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والاعتماد على عدد قليل من الأسواق؛ وعدم تنوع وضيق طيف المنتجات التصديرية التي تشكل أساساً من السلع الأساسية؛ وتدني التنافسية. وعلاوة على ذلك، هناك صلة مباشرة بين بعدها جغرافياً وتكاليف النقل. وتدفع هذه البلدان أعلى تكاليف النقل والعبور.

٣- وقد اعترفت الأمم المتحدة بهذه البلدان بوصفها مجموعة من البلدان التي لها احتياجات خاصة وأنشأت مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة عام ٢٠٠١ من أجل مساعدة البلدان التي لها أوضاع خاصة ودعمها.

٤- ويلزم التذكير بأن الأوضاع والتحديات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٧ عندما اعتمد القرار ١٠٢٨ (د-١١) المتعلق بهذه المسألة بتوافق الآراء. ومنذئذ، بقيت على جدول أعمال الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة من مثل الأونكتاد، وكذا المنظمات الإقليمية.

٥- لكن مع بداية القرن الجديد، ونظراً لكون احتياجات هذه البلدان لم تلب بالشكل الملائم، ولكون هذه المجموعة من البلدان ظلت من بين أفقر البلدان وأكثرها تمهيشاً، تقرر إعطاء زخم جديد لقضية هذه البلدان في مؤتمر قمة الألفية. واعترف إعلان الألفية باحتياجات هذه البلدان ومشاكلها الخاصة، وطلب زيادة المساعدة المالية والتقنية لها.

- ٦- وللتصدي للعوائق التي تواجه البلدان غير الساحلية، عقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر في ألماتي، كازاخستان، في آب/أغسطس ٢٠٠٣. واعتمد برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي الوزاري.
- ٧- وكرر مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الخامسة والستين تأكيد الاعتراف بالاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان.
- ٨- وفي إطار الأونكتاد، كان الاهتمام باحتياجات وشواغل البلدان النامية غير الساحلية موضوعاً من مواضيع جدول أعماله منذ انطلاق المنظمة عام ١٩٦٤. وقد تناولت المؤتمرات المتعاقبة الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان وكانت جزءاً من ولاية وبرنامج عمل الأمانة. ويتناول اتفاق أكرّا حالة هذه البلدان في إطار الموضوع الأساسي وفي إطار جميع المواضيع الفرعية.

## ثانياً - السياق

- ٩- تنعقد الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد في ظرف هام جداً للاقتصاد العالمي. لقد تغير العالم منذ أكرّا. فخلال السنوات الأربع الماضية، مر العالم بمجموعة من الأزمات، وشهد أسوأ أزمة اقتصادية منذ ثلاثينات القرن الماضي. ولا تزال علامات الانتعاش الاقتصادي العالمي هشة ومتفاوتة وغير مؤكدة كما تتهددها مشاكل ديون البلدان المتقدمة الرئيسية، ولا سيما في أوروبا. وإضافة إلى ذلك، تبدو جولة الدوحة الإنمائية في مأزق، إذ تعاود التحديات المرتبطة بأزميتي الغذاء والطاقة الظهور باستمرار، وكذا قضايا ضاغطة جديدة من مثل تلك المتصلة بتغير المناخ. ولذلك، ترى البلدان النامية غير الساحلية أن الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد ستشكل فرصة هامة لمناقشة وتناول القضايا والتحديات الإنمائية والاقتصادية والمالية الرئيسية التي يواجهها الجميع، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية.
- ١٠- ولذلك من باب الواجب والمسؤولية المشتركة والجسيمة النظر في الأسباب الجذرية التي أفضت إلى شتى الأزمات، والتصدي للانعكاسات المحتملة للاضطرابات الاقتصادية العالمية الحالية على البلدان النامية، ولا سيما أكثرها هشاشة، وهي تلك التي تعوق مواطن ضعفها القائمة سلفاً ما تبذله من جهود لإطلاق نمو اقتصادي والاستمرار فيه، وتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً من مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وفوق هذا وذاك، يمكن للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تشكل نقطة انعطاف نحو المضي قدماً في نهج إنمائية جديدة، وإعادة تنشيط جدول أعمال التنمية وجعل العولمة في خدمة التنمية.

- ١١ - وعلاوة على ذلك، تكتسي الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أهمية خاصة بالنسبة لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية لأن المؤتمر يأتي مباشرة قبل دورة ٢٠١٣ لمؤتمر استعراض برنامج عمل الماتي الذي يعقد كل عشر سنوات ويصادف الاجتماع الرابع لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية. وسينعقد أيضاً في موعد يسبق بثلاث سنوات فقط سنة ٢٠١٥ المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- ١٢ - وتتطلع مجموعة البلدان النامية غير الساحلية إلى عملية تحضيرية بناءة وإيجابية تفضي إلى نتيجة معقولة للمؤتمر تضع التنمية في صلب العولمة.

## ثالثاً - النتيجة المتوقعة من الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد

### ألف - نظرة عامة على الأوضاع الراهنة في البلدان النامية غير الساحلية<sup>(١)</sup>

- ١٣ - شهدت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة تراجعاً في نموها الاقتصادي من ٥,٨ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ في المائة عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩ أيضاً، تراجعت كذلك الصادرات والواردات، كما تماوت التحويلات التي تعتبر مصدراً هاماً للدخل في العديد من هذه البلدان. والملاحظ بوجه أخص أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع زاد في السنوات الأخيرة في العديد من هذه البلدان، بسبب الأزمة الاقتصادية أساساً، لأنها أدت إلى فقدان الوظائف والإيرادات، معرضة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر.
- ١٤ - وإضافة إلى ذلك، تراجعت عام ٢٠١٠ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ١٢ في المائة، علماً بأن هذه البلدان لا تتلقى إلا ٤ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية كما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، ومعظمها مركز فقط في مجموعة قليلة من هذه البلدان وفي القطاع الاستخراجي.
- ١٥ - ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه معوقات أمام مشاركتها في التجارة الدولية. وظلت نسبة صادرات السلع من هذه البلدان إلى مجموع الصادرات العالمية دون ١ في المائة. وتماوت صادرات هذه البلدان بنسبة ٤٢ في المائة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. وعلى سبيل المثال، يؤدي عدم وجود منفذ إلى البحر والبعد عن الأسواق الرئيسية وعدم ملائمة تسهيلات العبور وإجراءات الجمارك وعبور الحدود الشاقة، إلى جانب عوامل أخرى، إلى ارتفاع تكاليف النقل والصفقات التجارية، وهو ما يقوض جهودها الرامية إلى بناء قدراتها الإنتاجية.

(١) أخذت الأرقام الواردة في هذا الجزء من تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٦- وبالرغم من إحراز بعض التقدم في تطوير وصيانة البنية التحتية، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية في آسيا، فإن النسبة المتقوية للطرق المعبدة التي تعتبر وسيلة النقل الأساسية لبلداننا لا تزال متدنية. فهناك ٩ فقط من البلدان النامية غير الساحلية تتجاوز فيها نسبة الطرق المعبدة ٥٠ في المائة في حين تتراوح بين ٢٠ و٤٩ في المائة في ٨ منها. ووفقاً لأبحاث البنك الدولي، فإن التحديات المتصلة بالبنية التحتية للنقل لا تتخذ فقط شكل عجز مادي وإنما أيضاً نقصاً في البنية التحتية غير المادية الملائمة، وأساساً الخدمات اللوجيستية. وتحتاج الأسواق إلى تعزيزها شأنها كشأن النقل وممرات العبور.

١٧- وثمة تحد رئيسي آخر تواجهه البلدان النامية غير الساحلية هو ارتفاع التكاليف بما أن أجور الشحن نسبة إلى القيمة الإجمالية للصادرات والواردات عام ٢٠٠٩ كانت عالية، ولا سيما للبلدان غير الساحلية في أفريقيا، حيث بلغت ٢١,٤ في المائة في أحد البلدان. وتتكدس البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة نسبة أجور شحن أعلى بالنظر إلى القيمة الجمالية للصادرات والواردات: وهي أعلى بنسبة ٤٥ في المائة من أجور مجموعة بلدان المرور العابرة النامية. ولذلك، تدفع البلدان النامية غير الساحلية تكاليف - موارد أعلى مقابل النقل والتجارة يمكن استثمارها في بناء قدراتها الإنتاجية للدفع قدماً بتحويلها الهيكلي.

١٨- وبالرغم من الجهود المبذولة في تنفيذ برنامج عمل الماتي والوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة، لا يزال يتعين فعل الكثير لتحقيق تنفيذه الكامل وفي الوقت المطلوب.

١٩- وعلاوة على ذلك، واجهت البلدان النامية غير الساحلية وستظل تواجه مشاكل متصاعدة متصلة بتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تنامت في هذه البلدان عملية إزالة الغابات في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠، حيث شهدت ٥ بلدان منها تراجع غطائها الحرجي بأكثر من ٢٥ في المائة. وإضافة إلى ذلك، زاد تغير المناخ من تفاقم التصحر وفقدان التنوع البيولوجي، وهو يخلف أثراً سلبياً على البنية التحتية للنقل. كما تتسم هذه البلدان بالهشاشة والحساسية إزاء الكوارث الطبيعية.

٢٠- وعلاوة على ذلك، لا تزال النسبة المتقوية للسكان الذين يعانون الجوع في البلدان النامية غير الساحلية مرتفعة: ففي نصف هذه البلدان كان أكثر من ٢٠ في المائة من السكان يعانون سوء التغذية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وجغرافية هذه البلدان تزيد تأثرها بارتفاع أسعار الغذاء بسبب علو أجور النقل.

٢١- ويظل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر تحديين رئيسيين من تحديات التنمية الاجتماعية. ويعد تعزيز الدعم الدولي المقدم للبلدان النامية غير الساحلية عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية عاملاً حاسماً في تمكينها من تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢- وينبغي أن تفيد الوثيقة الختامية للدوحة من اتفاق أكرام الفروض أن يظل ذا جدوى وأساساً هاماً للأونكتاد في مواصلة عمله، بما في ذلك في المجالات ذات الصلة بالبلدان النامية

غير الساحلية. وقد سلم اتفاق أكرا في العديد من فقراته، ومن خلال جميع المواضيع الفرعية، بالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان وهو يدعو إلى دعمها. وينبغي أن تستمر هذه الولايات ويعاد تأكيدها، ولا سيما في ضوء الأحداث الرئيسية التي وقعت منذ الدورة الثانية عشرة للأونكتاد.

## باء - إسهامات خاصة في المجالات المستهدفة

٢٣- يثير طابع البلد غير الساحلي معوقات في وجه نموه الاقتصادي وتحقيق أهدافه الإنمائية. وتبقى اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية هشة وقابلة جداً للتأثر بالصدمات الخارجية وكذا بالتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، ومنها الأزمة الاقتصادية العالمية والتغيرات المناخية. ولذلك، ينبغي للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تدعو إلى تعزيز المساعدة الإنمائية المقدمة لهذه البلدان لمساعدتها على تجاوز أوجه هشاشتها، واكتساب قدرة على التأقلم، ووضع نفسها على سكة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٢٤- وتعد مساهمة الأونكتاد في مجالات التجارة ولوجستيات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا أساسية في التصدي للمميزات والمشاكل الخاصة التي تواجهها هذه البلدان. ولهذا السبب، ينبغي للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تأخذ في الاعتبار الوضع الذي تواجهه هذه البلدان وأن تعزز عمل المؤتمر بشكل يراعي احتياجاتها ومشاكلها الخاصة وتساعدتها عن طريق تحليل السياسات والتعاون التقني.

٢٥- وينبغي للأونكتاد أن يتصدى، في عمله المتعلق بالعملة والاستراتيجيات الإنمائية، للاحتياجات المعقدة والشديدة التنوع لهذه البلدان، بما في ذلك ما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٦- ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك، ينبغي الحفاظ على المستويات الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما لتطوير البنية التحتية لدعم النقل العابر ومشاريع تيسير التجارة.

٢٧- ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد الميزات الأساسية التي يمكن أن تساهم في تقليص أوجه التفاوت الإنمائي القائمة في العالم. وينبغي تسليط الضوء على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف مواجهة التحدي الحاسم المتمثل في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما عن طريق تطوير البنيات التحتية الملائمة للنقل وإنشاء نظم النقل العابر. كما يعتبر التكامل الإقليمي ذا أهمية حاسمة لهذه البلدان، من حيث أنه يمكن أن يؤدي إلى تبسيط ومواءمة الشكليات والإجراءات ويحسن تدابير العبور. وعلاوة على ذلك، فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يُساعد البلدان النامية غير الساحلية لا محالة على إعادة هيكلة اقتصاداتها وإيجاد تخصصات جديدة لها، وفي النهوض بإنتاج المنتجات والخدمات الصغيرة الحجم العالية القيمة والتجارة الخارجية فيها.

٢٨- وللاندماج في عمليات الإنتاج والتوزيع العالمية، تعتمد البلدان النامية غير الساحلية اعتماداً كبيراً على نظم النقل وتدابير تيسير التجارة الفعالة. فالبنيات التحتية ضعيفة أو منعدمة في العديد من هذه البلدان. ولا تزال هناك مشاكل النقل العابر من قبيل عدم كفاية القدرة الاستيعابية في الموانئ، وحالات التأخير في الموانئ وفي التخليص الجمركي، والرسوم والعقبات التي تعود إلى إجراءات الجمارك وغيرها من العوائق التنظيمية المضنية، وضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية، وكذا غلاء المعاملات المصرفية.

٢٩- وينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة في بناء القدرات والنهوض بالنقل وتعزيز تدابير تيسير التجارة، لكي يلي احتياجات هذه البلدان على وجه الخصوص، وذلك عن طريق أنشطته البحثية وإسداء المشورة السياساتية والتعاون التقني. وينبغي للدورة الثالثة عشرة أن تعزز دور الأونكتاد في النقل والخدمات اللوجستية، ولا سيما في البلدان النامية غير الساحلية، وذلك لمساعدتها على الوصول إلى نظم النقل العالمية وتقليل تكاليف المعاملات.

٣٠- وتعد مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة هامة جداً للبلدان النامية غير الساحلية التي تشارك في التجارة الدولية. وينبغي أن يستمر ويتوطد دعم الأونكتاد لتعزيز القدرات التفاوضية لهذه البلدان في هذا المجال.

٣١- وينبغي تكثيف الدعم لتنفيذ إعلان ألماني الوزاري وبرنامج عمل ألماني واستعراضه في منتصف المدة تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المطلوب، آخذاً بعين الاعتبار الخاص دورة عام ٢٠١٣ لمؤتمر استعراض برنامج عمل ألماني الذي يعقد كل عشر سنوات.

٣٢- وبالرغم من الجهود المتزايدة المبذولة في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماني، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية مما يفقد منتجها ميزتها التنافسية، ويثبط الاستثمار الأجنبي، ويشكل ذلك السبب الرئيسي وراء استمرار تهميشها داخل الاقتصاد العالمي.

٣٣- وفي عام ٢٠١٣، يعقد مؤتمر استعراض برنامج عمل ألماني، عملاً بالفقرة ٤٩ منه. وسيشكل فرصة هامة للبلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان العبور وشركائهم لإجراء استعراض شامل وتقييم نقدي لتنفيذ برنامج عمل ألماني، ووضع إطار استراتيجي مشترك جديد عملي المنحى للعقد المقبل. وينبغي للأونكتاد مواصلة دعم تقديم مساعدة تقنية حقيقية لهذه العملية.

٣٤- وينبغي مواصلة النظر بصورة نشيطة في القضايا ذات الصلة بتجارة البلدان النامية غير الساحلية، وصياغة أجوبة لهذه القضايا لتيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف تماشياً مع الوثيقة الختامية للدوحة.

٣٥- وينبغي للأونكتاد أن يساعد هذه البلدان في صياغة سياسات تجارية وطنية في مجال التجارة وما يتصل بها، وفي دمج التجارة في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر. كما ينبغي للأونكتاد مواصلة مساعدة هذه البلدان في الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال مساعدتها في مجالات منها وضع استراتيجياتها الوطنية للتخفيف من تعرضها للصدمات الخارجية.

٣٦- وتعد مبادرة المعونة من أجل التجارة مبادرة هامة لأنها تستطيع أن تقدم دعماً حاسماً لمساعدة هذه البلدان في تنفيذ الاتفاقات الدولية، وتعزيز الاستراتيجي لقدراتها، وتطوير بنيتها التحتية، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية.

٣٧- وينبغي للأونكتاد مواصلة تقديم مساعداته التقنية للراغب من تلك البلدان في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال جميع مراحل العملية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المستويات الإنمائية لفرادى البلدان والتباينات والاحتياجات والمشاكل الخاصة التي سببها الموقع الجغرافي غير المواتي للبلد غير الساحلي أثناء عملية الانضمام.

٣٨- ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تسريع التنمية والحد من الفقر عن طريق العمالة ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدقيق رأس المال غير المنشئ للديون، كما يلعب دوراً أساسياً في توفير البنية التحتية للنقل والاتصالات والمرافق العامة.

٣٩- وبما أن أداء البلدان النامية غير الساحلية كوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف وأن أداءها الاقتصادي لا يزال يعوقه العيب المتأصل في موقعها الجغرافي، ينبغي للأونكتاد دعم جهود هذه البلدان الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز المساعدات لهذه البلدان في مجالات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار عامة وينبغي له الاستمرار في استعراضه السياسات الاستثمارية وفي إعداد دلائل الاستثمار لهذه البلدان، بحيث يساعدها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتماشى واحتياجاتها الإنمائية ويراعي معوقاتها الجغرافية.

٤٠- وتواجه هذه البلدان التحدي المتمثل في تطوير وتعزيز قدراتها الإنتاجية بشكل يراعي المعوقات النابعة من الموقع الجغرافي غير المواتي.

٤١- ولا يزال نقص تنوع الصادرات يجعل اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد هذه البلدان في تنفيذ تدابير سياساتية لتعزيز وتوسيع قدراتها الإنتاجية وتنمية القيمة المضافة إلى واردتها لكي يتسنى لها جني ثمار الفرص التجارية.

٤٢- وتعد التكنولوجيا قوة دفع للتحويل والتنمية الاقتصاديين. ويساعد نقل التكنولوجيا، ولا سيما في مجالات المعلومات والاتصالات والزراعة والسياحة والتسويق والخدمات المالية المعاصرة، في إضافة القيمة. وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في نقل التكنولوجيا للمساعدة في التخفيف من تكاليف المعاملات المترتبة على عيوب موقعها الجغرافي.



٤٣ - وينبغي دعم البلدان النامية غير الساحلية عن طريق زيادة المساعدات المالية والتقنية لتمكينها من تحمل الصدمات الخارجية المتعددة والتخفيف من أثر التحديات الجديدة والناشئة على الفئات السكانية الأضعف.

٤٤ - ويطرح تغير المناخ تهديداً يحتمل أن يكون دائماً وخطيراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان ويمكن أن يقوض جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما أنها أقل استعداداً لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره التي من شأنها أن تزيد من تفاقم الأوضاع غير المواتية التي تواجهها. وهذه البلدان سهلة التأثر بتغير المناخ على الإنتاج الزراعي وتواتر حدوث الكوارث الطبيعية وتدهور الأراضي والتصحر وانعدام الأمن الغذائي ومدى قدرة مصائد الأسماك في المياه الداخلية على البقاء وكذا اضمحلال التنوع الأحيائي.

٤٥ - وينبغي تقديم المساعدات إلى هذه البلدان من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ، ولا سيما عن طريق مساعدتها على وضع استراتيجيات تكيف فعالة على سبيل الأولوية وإجراءات تخفيف ملائمة. وفي هذا الصدد، يمكن إجراء دراسات من أجل الخروج بفهم أفضل لتداعيات تغير المناخ على هذه البلدان ووضع تدابير للتصدي لآثاره الضارة.